CD/PV.1167*

9 February 2010

Arabic

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة المائة وسبعة وستين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم بجنيف، يوم الثلاثاء ٩ شباط/فبراير ٢٠١٠، الساعة ١٥/١٥

الرئيس: السيد محمد **عبد الحنان** ..... (بنغلاديش)

* أُعيد إصدارها لأسباب فنية في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢.

(A) GE.12-62363 310812 310812

الرجاء إعادة الاستعمال

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعلن افتتاح الجلسة العامة المائة وسبعة وستين بعد الألف لمؤتمر نزع السلاح.

اسمحوا لي أن أرحب، باسم المؤتمر وبالأصالة عن نفسي، بالسيد فينتسينزو سكوتي، نائب وزير خارجية إيطاليا. الكلمة لمعاليكم.

السيد سكوتي (إيطاليا) (*تكلم بالإنكليزية*): بعد عام من زيارتي الأولى إلى المؤتمر، يسعدني ويشرفني مرة أخرى أن أخاطب هذه الجمعية الموقرة التي تخدم غرضاً مهماً في خدمة الإنسانية، هو حظر أدوات الحرب الأشد فتكاً أو الحد منها.

في العام الماضي، ذكرت أن نزع السلاح النووي هو أحد أولويات المجتمع الدولي. والأمر لا يزال كذلك. إن نزع السلاح النووي وعدم انتشاره قد أصبحا، بفضل رؤية الرئيس أوباما بشأن "عالم خالٍ من الأسلحة النووية" أولوية على جدول الأعمال الدولي. ولم تفتأ إيطاليا، بوصفها رئيس مجموعة الثمانية في العام الماضي، تعزز هذه القضية في جميع المحافل الدولية. وأود أن أشير إلى بيان لاكويلا المهم بشأن عدم انتشار الأسلحة، الذي اعتمده قادة مجموعة الثمانية في مؤتمر القمة المعقود في العام الماضي. لقد أوجز هذا البيان معظم العناصر التي انعكست فيما بعد في قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٨٨٧، الذي يعتبر أحد المعالم البارزة في هذا الشأن.

وفي مجال نزع السلاح النووي، فإننا نرحب بما أحرز مؤخراً من تقدم في المفاوضات بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي من أجل التوصل إلى معاهدة جديدة تحل محل معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية، ونأمل في إمكانية إبرام هذه المعاهدة الجديدة في المستقبل المنظور. إن الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، اللذين يحوزان نحو ٩٠ في المائة من جميع الترسانات النووية، يمكنهما أن يوجها إلى العالم رسالة مشتركة مهمة بشأن القضاء على جميع الأسلحة النووية في نهاية المطاف.

ولا يفوتنا أن نشيد بما اتخذته الولايات المتحدة من مبادرات لاستضافة أول مؤتمر قمة عالمي بشأن الأمن النووي. لقد أُطلقت هذه المبادرة المناسبة في الوقت المناسب. ويتطلب التصدي للتهديد الذي يمثله الإرهاب النووي عملاً متفانياً من قبل المجتمع الدولي وفرادى الدول والقطاع الصناعي وسائر الأطراف الفاعلة. كما ينبغي لنا أن نعترف بضرورة حماية المواد النووية من المجرمين، وأن نساعد جميع البلدان على تحقيق هذا الهدف.

وعلى الساحة المتعددة الأطراف، حيث يؤدي مؤتمر نزع السلاح دوراً بالغ الأهمية، ستولى الأولوية حتماً خلال هذا العام أيضاً للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبعد الجمود الذي شهده عام ٢٠٠٥، نأمل في أن يؤدي تزايد الوعي العالمي بقضايا عدم انتشار الأسلحة إلى تهيئة تربة خصبة لنجاح المؤتمر.

ولا يغيب عنا أيضاً أن الاهتمام الدولي وحده لا يضمن تحقيق نتائج إيجابية. وسوف تتعاون إيطاليا مع شركائها في الاتحاد الأوروبي على أن تعكس نتائج المؤتمر الاستعراضي، على نحو كافٍ، هذا المناخ الدولي الجديد إزاء قضيتي عدم انتشار الأسلحة ونزع السلاح.

ولكي نحقق نجاحاً في المؤتمر الاستعراضي، يتعين علينا أن نحدد أهدافاً واقعية متساوية في الأولوية في جميع الأركان الثلاثة، وهي: عدم انتشار الأسلحة، ونزع السلاح، والاستخدام السلمي للطاقة النووية. أما الفشل فليس خيارا مطروحاً. ولا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي الركن الركين لجميع مساعينا في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي؛ فإذا فشلنا في تحقيق نتائج في نيويورك في أيار/مايو، فسوف نواجه خطر تعرض نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لمزيد من الانهيار. ومن ثم، سوف تتعرض جهودنا للإحباط، وقد نواجه زيادة في أنشطة انتشار الأسلحة، وهو تطور لا يشجعه أحد.

ولذلك، حان الوقت لتجديد وتعزيز "المساومة الكبيرة"، التي تمثل جوهر المعاهدة. ولا يمكن بلوغ هذا الهدف إلا بتعزيز الثقة المتبادلة فيما بين جميع الأعضاء، وبوجه خاص فيما بين البلدان الغربية وبلدان حركة عدم الانحياز.

ومن المرجح أن تسهم ثلاث قضايا في تحديد نتائج المؤتمر، هي: الخطوات العملية لنزع السلاح النووي؛ وآليات تحقيق أهداف قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط؛ ووضع آليات لتعزيز المعاهدة، بغية التعامل بمزيد من الفعالية مع القضايا المتعلقة بالامتثال والانسحاب والتنفيذ.

وتتسم هذه القضايا الثلاث بالتعقد الشديد. وسوف يستلزم الأمر طرح أفكار ومبادرات جديدة في نيويورك لضمان وفاء المؤتمر بالمعايير وتحقيقه للنتائج التي يتطلع إليها العالم من المؤتمر. وإيطاليا على استعداد للقيام بدورها في هذه الجهود. كما ينبغي لنا، بالطبع، أن نحدد التزامنا بعالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وثمة مجموعتان من الترتيبات الدولية المهمة التي من شأنها أن تكمِّل نظام عدم انتشار الأسلحة. أولاهما هي معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي جرى التفاوض بشأنها في هذا المؤتمر ووُقعت في عام ١٩٩٦. ولم تدخل هذه المعاهدة حيز النفاذ بعد، نظراً لعدم كفاية عدد التصديقات عليها حتى الآن. وقد صدقت إيطاليا على هذه الاتفاقية، وتأمل في دخولها حيز النفاذ رسمياً في أقرب وقت ممكن. ومرة أخرى، نناشد الدول التي لم توقع بعد على المعاهدة، أو لم تصدق عليها بعد، بإعادة النظر في موقفها.

أما المجموعة الثانية من الترتيبات، فهي معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وهذه المعاهدة لا وجود لها حتى الآن بالطبع، وإن كنا نعتقد (ويشاطرنا هذا الرأي العديد من البلدان) أن التفاوض بشأن هذه المسألة في مؤتمر نزع السلاح قد تأخر كثيراً. فإذا اتُخذت

الضمانات المناسبة لوقف جميع أنشطة إنتاج المواد الانشطارية الصالحة لصنع الأسلحة النووية، ولتشجيع منشآت تصنيع هذه المواد على التحول إلى الأغراض المدنية، ستؤدي مثل هذه المعاهدة إلى تجفيف مصادر المكونات الرئيسية المستخدمة في صنع الرؤوس الحربية النووية. إضافة إلى ذلك، من شأن مثل هذه المعاهدة أن تجعل نزع السلاح النووي أمراً لا رجعة فيه.

ومع ذلك، تحتاج أية معاهدة، صالحة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، إلى ضمانات موثوقة لمنع التوجيه غير المشروع للمواد الانشطارية إلى الأغراض العسكرية، أو استخدام المنشآت المدنية لهذه الأغراض، وترى إيطاليا أن مثل هذه المعاهدة تحتاج إلى أحكام موثوقة تتعلق بإجراءات التحقق. وظني أن هذا التقييم يحظى بتأييد كبير من المشاركين في هذا المؤتمر. ولقد بيَّنت التجربة، مراراً وتكراراً، أن أية معاهدة بشأن نزع السلاح لا يُكتب لها البقاء دون وجود آلية تحقق موثوقة وصالحة للتطبيق. وهذه الآلية هي الأداة الوحيدة التي نملكها للقضاء على نزعة التحايل.

إن حكومتي تعي تماماً أن هناك مسائل أخرى خطيرة يجب التفاوض بشأنها قبل إبرام أي معاهدة ناجحة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، ليس أقلها أهمية مسألة المخزونات. وفي جميع الأحوال، ينبغي أن تشعر كل دولة بحرية إثارة مسائل تعتبرها من قبيل الشواغل الأمنية الوطنية ذات الأولوية. غير أنه لكي تبدأ عملية التفاوض بشكل فعال – ولكي تتصدى، في هذا الإطار، لجميع الشواغل الأمنية الوطنية الشرعية – ينبغي للمؤتمر أن يوافق بصورة عاجلة على برنامج عمل واحد. ولذلك، أود أن أعرب عن رغبة إيطاليا القوية في اعتماد برنامج عمل يتوافق مع برنامج العمل المعتمد في العام الماضي بموجب المقرر CD/1864.

وثمة أدوات أخرى مفيدة من شأنها تجديد الاهتمام بقضية نزع السلاح النووي وعدم انتشاره، هي ضمانات الأمن السلبية. وقد نوقش هذا الموضوع وأدرج في الوثيقتين الختاميتين للمؤتمرين الاستعراضيين للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٩٥ وعام ٢٠٠٠. ومما يدعو للأسف أن مسألة ضمانات الأمن السلبية لم تدرج في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥. ومن هذا المنطلق، ترى إيطاليا أن الاهتمام الذي يوليه مؤتمر نزع السلاح لضمانات الأمن السلبية مهم للغاية وجاء في حينه.

ولا يسعني أن أختم كلمتي اليوم دون الإشادة بالعمل المهم الذي أنجز في مجال الأسلحة التقليدية. وإن الحق الأساسي للبلدان في الدفاع عن نفسها، كما رسخه ميثاق الأمم المتحدة، غير قابل للنقاش. أما المطلوب منا عمله فهو تعزيز القواعد المتعلقة بسلامة غير المحاربين وإنقاذ ضحايا الحروب من المدنيين وعلاجهم.

ولم تكن المهمة سهلة في جميع الأحوال. وسوف تدعم إيطاليا بنشاط وبكل الطرق الجهود الحالية للتوصل إلى اتفاق واسع النطاق وملزم قانوناً بشأن الذخائر العنقودية في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة التي تحظى بقبول البلدان التي لم تتمكن، لأسباب مختلفة، من التوقيع عليها.

وثمة عدة مواضيع أخرى جديرة بالذكر، غير أنني لا أريد أن أثقل على صدوركم. وأود أن أشكركم شكراً كثيراً على منحي شرف مخاطبة مؤتمر نزع السلاح. إن عملكم عظيم القدر؛ إنكم تمنحون الأمل للإنسانية، التي يمكنها، بخطى بطيئة ولكنها راسخة، أن تهيئ عالماً أكثر أماناً وأكثر إنسانية، عن طريق تحديد أدوات الحرب الفتاكة، وتقييد استخدامها، ثم حظرها في نهاية المطاف.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد سكوتي، نائب وزير خارجية إيطاليا، على خطابه المهم. وأود، باسم مؤتمر نزع السلاح، أن أعرب له عن خالص شكري على حضوره بيننا اليوم، تعبيراً عن دعم حكومة إيطاليا لأعمال هذه الهيئة الموقرة.

وأعلن الآن تعليق الجلسة لبضع دقائق حتى يتسنى لي مرافقة نائب وزير خارجية إيطاليا أثناء خروجه من قاعة المجلس.

علقت الجلسة الساعة ١٥/٣٠ واستؤنفت الساعة ١٥/٤٠

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعلن استئناف الجلسة العامة ١١٦٧.

أود أن أدعو المؤتمر إلى اتخاذ قرار بشأن طلب مقدم من دولة غير عضو في المؤتمر للمشاركة في أعماله. ويرد الطلب، الوارد من آيسلندا، في الوثيقة CD/WP.555/Add.3.

هل أعتبر أن المؤتمر يقرر دعوة آيسلندا إلى المشاركة في أعماله وفقا للنظام الداخلي؟

تقرر ذلك.

تلقيت من الوفود طلبين للتحدث أمام الجلسة العامة: الأول من ممثل الجمهورية العربية السورية، والثاني من ممثل البرازيل. وأعطي الكلمة لسعادة السفير فيصل خباز حموي من الجمهورية العربية السورية.

السيد خباز حموي (الجمهورية العربية السورية) (*تكلم بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وقد سرَّنا أن المؤتمر اتخذ بالفعل، تحت رئاستكم، خطوته الأولى في هذه الجلسة باعتماد جدول أعماله لدورة عام ٢٠١٠. وإننا على ثقة من أن خبرتكم، والأنشطة التي تضطلعون بها أنتم ووفدكم، سوف تقود أعمالنا إلى النجاح. وأود أن أؤكد لكم ولجميع رؤساء دورة عام ٢٠١٠ التعاون والدعم الكاملين من قبل وفد بلدي. كما أود أن أرحب بزميلينا الجديدين، صاحبي السعادة سفير سري لانكا وسفير آيرلندا، وأن أؤكد لهما استعداد وفد بلدي لتقديم كل الدعم لهما.

كما أُعرب عن دعم وفد بلدي للبيان الذي ألقاه في ٢٦ كانون الثاني/يناير ممثل جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية باسم مجموعة الـ ٢١.

كما نعرب عن سعادتنا وبالغ ترحيبنا بالبيانين اللذين أدلى بهما في هذه القاعة وزير خارجية بنغلاديش الدكتور ديبو موني، منذ بضعة أيام، ونائب وزير خارجية إيطاليا السيد

فينتسيترو سكوتي، اليوم، ولا سيما تأكيدهما على أهمية المسائل الأربع الرئيسية للمؤتمر، والحاجة إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، والحاجة إلى معالجة شواغل الأمن الوطني الشرعية للدول الأعضاء.

ويؤسفنا بالغ الأسف عدم إيلاء هذه المنطقة اهتماما دوليا جادا، رغم وجود بلد واحد فقط في المنطقة يمتلك قدرات عسكرية وأسلحة نووية متقدمة لا تخضع للرقابة الدولية.

وتحتل مسألة نزع السلاح النووي صدارة الأولويات في الجمهورية العربية السورية، لأنه طالما وُجدت الأسلحة النووية في ترسانة بلد واحد في الشرق الأوسط سيظل خطر استخدامها أو التهديد باستخدامها قائما. ويواصل هذا البلد رفض جميع مبادرات السلام، وفي الوقت نفسه يهدد جيرانه بحرب شاملة تحول المنطقة إلى أخطر منطقة في العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

وأود أن أشير إلى ما قاله منذ بضعة أيام في هذه القاعة السيد غارث إيفانز، الرئيس المشارك للجنة الدولية المعنية بعدم انتشار الأسلحة النووية وبنزع السلاح، وأذكر منها ما يلي: " قد تُستخدم الأسلحة النووية، أحيانا نتيجة خطأ، وأحيانا نتيجة سوء حسابات أو خطأ تقني".

وتؤكد الجمهورية العربية السورية مجددا التزامها بواجباتها الدولية بموجب أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتدعو المجتمع الدولي إلى حث جميع الأطراف في الشرق الأوسط على الانضمام إلى هذه المعاهدة.

لقد اعتمدنا في العام الماضي الوثيقة CD/1864، وأود أن أشيد بجهود السفير الجزايري، من الجزائر، وبجهود الرؤساء الخمسة للمؤتمر في عام ٢٠٠٥. لقد كانت الوثيقة CD/1864 نصاً توفيقياً، غير أنها، كما ستلاحظون، لا تتصدى لشواغل جميع الأعضاء في المؤتمر، ولا تقدم إجابات واضحة لمسألة آلية التحقق ومسألة المخزونات الموجودة. ويأسف بلدي لعدم وجود أي علاج شاف للمسائل الرئيسية الثلاث الأخرى – وهي نزع السلاح وضمانات الأمن السلبية ووقف سباق التسلح في الفضاء الخارجي – كما يدعم بلدي جميع المقترحات البناءة الرامية إلى التعامل مع هذه المسائل البالغة الأهمية بغرض التوصل إلى صكوك ملزمة قانوناً.

إننا نرى أنه ينبغي لنا أن نشارك خلال هذا العام في حوار بناء من أجل اعتماد برنامج عمل لدورة عام ٢٠١٠، استنادا إلى تسوية مشتركة وفي ظل روح من التفاهم. أما الوثيقة المستنسخة CD/1864، التي لا تتناول الشواغل الحالية لجميع الدول، فلن تحقق توافقا في الآراء. إن علينا أن نظهر مرونتنا واستعدادنا للتفاوض. ويمكننا أن ننطلق جزئيا من الوثيقة CD/1864، ولكننا نحتاج إلى إدخال عناصر جديدة وضرورية لتحسينها.

سيدي الرئيس، إننا نأمل في أن تواصلوا مشاوراتكم مع جميع الوفود المعنية، ونثق في حكمتكم وحسن تقديركم.

وستدعم الجمهورية العربية السورية الجهود الرامية إلى تناول جميع القضايا، وستؤيد أي اتفاق متوازن يحوز رضا جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح ويتصدى لشواغلها. ويرى بلدي أن توسيع نطاق العضوية في المؤتمر جدير بالاهتمام. فمن شأن ذلك أن يثري أعمالنا.

وسوف يساند وفد بلدي جميع المقترحات الجادة الرامية إلى سد الفجوة القائمة في أعمال المؤتمر، ويتطلع إلى أن تكون دورة عام ٢٠١٠ بناءة وأن تسودها روح من التفاهم والعمل من أجل المصلحة المشتركة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر سعادة السفير فيصل حموي من الجمهورية العربية السورية على بيانه. وألاحظ أن ممثل البرازيل لم يعد يرغب في أخذ الكلمة. هل يرغب أي وفد في أخذ الكلمة؟ لا يبدو الأمر كذلك.

في هذه المرحلة، أود أن أدلي بالبيان التالي: لقد نقلت إلى الوفود أثناء مشاوراتي رغبتي في عقد اجتماع غير رسمي بعد ظهر هذا اليوم، بعد اختتام الجلسة العامة، لمواصلة المناقشات بشأن وضع برنامج عمل لدورة عام ٢٠١٠. وقد أبلغت بالفعل المنسقين الإقليميين عن الطريقة التي أود اتباعها خلال المشاورات التي عُقدت اليوم. كما تحدثت عن النهج المتبع أثناء اجتماعي مع الأفرقة الإقليمية ومع الرؤساء المقبلين. ونظرا لأن المشاورات الرئاسية عُقدت هذا الصباح، فأعتقد أن الأفرقة الإقليمية قد تحتاج بعض الوقت لنقل طريقة العمل التي أعتزم اتباعها إلى جميع أعضاء الأفرقة.

وتوخياً للعدالة مع جميع الوفود، أرى أننا ينبغي أن نعقد مشاورات غير رسمية يوم الخميس القادم بدلاً من مساء هذا اليوم. وسوف توجه الأمانة إخطارات بهذا الشأن في الوقت المناسب.

هل يرغب أحد الوفود في أخذ الكلمة؟ لا يبدو الأمر كذلك.

ستُعقد الجلسة العامة الرسمية القادمة في هذه القاعة يوم الثلاثاء ١١ شباط/فبراير في الساعة العاشرة صباحاً.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/٥٠.